أثر سياسات منظمات العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات القومية - مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري وتأثره بسياسات منظمات العولمة الاقتصادية-

أ. برو هشام جامعة محمد بوضياف - المسيلة – الجزائر-

ملخص

في ضوء العولمة المتزايدة أي زيادة درجة الترابط والتشابك والتداخل بين مختلف أطراف الإقتصاد العالمي الذي قادته وعمقته منظمات العولمة الاقتصادية، وفي ضوء ما استلزمته من تحرير متزايد للإقتصادات الوطنية حتى تحقق حرية الحركة لتدفق السلع ورؤوس الأموال بعد تحطيم الحواجز الجغرافية والجمركية أصبح هناك تناقض كبير يتزايد فترة بعد الأخرى، وهذا التناقض يتمثل في تراجع دور الدولة أمام زحف تدخل المؤسسات الدولية المالية التي تقود العولمة، إذ تذهب بعض الآراء إلى أن هذه المؤسسات يمكن أن تقوم بدور الدولة.

إن هذه المداخلة تطرح وتجيب عن مجموعة من الأسئلة أهمها: هل أصبحت العولمة شكلا جديدا من أشكال الاستعمار والاستبداد ينبغي محاربته والتصدي له حتى تتمتع الدول المتخلفة بحقها في حرية التصرف في شؤونها الخاصة؟ أم أن النمو المتزايد لعولمة النشاط الاقتصادي يفترض نظريا القبول بالانتقال التدريجي للمهام التنظيمية ونقل السياسات من إطارها الوطني إلى الإطار العالمي، أي الارتضاء بالتخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح مجموع الاقتصاد العالمي؟

الكلمات المفتاحية: العولمة، العولمة الاقتصادية، منظمات العولمة الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، السيادة الوطنية.

Résumé:

Compte tenu de la mondialisation croissante de toute augmentation du degré d'interdépendance et de l'interconnexion des différentes parties à l'économie mondiale a conduit et approfondi les organisations de la mondialisation économique, et à la lumière de ce qui a nécessité par la libéralisation croissante des économies nationales afin de parvenir à la liberté de circulation pour la circulation des marchandises et des capitaux privés après la rupture des barrières géographiques et tarifaires, il y a eu un contraste frappant avec la période de croissance après l'autre, et cette contradiction est en déclin rôle de l'Etat en face de l'avance de l'intervention des institutions financières internationales, ce qui conduit à la mondialisation, comme vous allez à certains des points de vue que ces institutions peuvent jouer le rôle de l'état.

Cette intervention pose et répondre à une série de questions, y compris:

Est-ce que la mondialisation est devenue une nouvelle forme de colonialisme et de la tyrannie doit combattre et traiter si les pays sous-développés jouissent du droit à la liberté d'action dans ses propres affaires? Ou est la croissance croissante de la mondialisation de l'activité économique en théorie est censé passer l'acceptation progressive des fonctions de réglementation des politiques et le transfert du cadre national au contexte mondial, tout consentement à renoncer à une partie de leur souveraineté nationale en faveur de l'économie mondiale totale?

Mots clés: la mondialisation, la mondialisation économique, les organisations de la mondialisation économique, l'économie algérienne, et de la souveraineté nationale.

مقدمة:

منذ تسعينيات القرن الماضي تاريخ ظهور العولمة على مسرح الأحداث والعلماء والباحثون الأكاديميون يداولون الموضوع من زوايا متنوعة اقتصادية وسياسية وثقافية وإعلامية بغية معرفة حقيقة هذه الظاهرة الجديدة القديمة، وتأثيراتها المحتملة على المجتمعات، كما استأثرت الظاهرة باهتمام منظمي المؤتمرات والندوات في الدول النامية العربية والإسلامية منها – صاحب هذا الاهتمام دلالات باعتبارها ظاهرة عامة مسيطرة، وحركة شاملة اقتحمت الجامعات والعقول لتؤثر حاضراً ومستقبلاً.

إذ أصبح مصطلح العولمة من أكثر المصطلحات إنتشارا وغموضا في الوقت نفسه، إنه يعني ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، فهي نسق ذو أبعاد عامة تشمل المال والتسويق والمبادلات السياسية والفكر والايدولوجيا، وتهدف إلى إزالة

الحواجز والحدود أمام حركة الإنسان أفرزتها المعلوماتية، وما رافقها من تطور في مجالي الاتصال والإعلام،[1] ولذلك يتساءل كثير من الناس عن هذا المصطلح: هل هو جعل الأنظمة السياسية في العالم على نمط سياسي واحد؟ أم فتح الاسواق وإلغاء القيود والحواجز الاقتصادية بين الدول؟ أم تصدير ثقافة ينبغي لها أن تسيطر وتفوق غيرها من الثقافات؟ أم أن العولمة هي كل ما تقدم وربما أكثر؟.

أولا: مفهوم العولمة

منذ سقوط جدار برلين لم نعد نسمع إلا عبارات العولمة، الشمولية، للإشارة إلى سيرورة يبدو أن العالم قد ارتبط بها بدون رجعة، وهكذا أصبحت العولمة ميزة لعهد ما بعد الحرب الباردة، وغالبا ما تذكر كظاهرة أحادية الشكل، تحمل في طياتها تحولات عميقة في كل المجالات، فبدأت الليبرالية الجديدة تفرض أحكامها من حيث ضرورة التكيف مع شروط الايدولوجية الجديدة كخيار وحيد للوصول الى مجالات التطور والرفاهية المنشودة.

لقد شهد العقدان الاخيرين صعود العولمة التي تعني في نظر الغرب المهيمن فوضى السوق وسيادة إقتصاد كوكبي قائم على المضاربات، وهيمنة الشركات المتعددة القوميات وحرية حركة رؤوس الاموال في سياق اقتصاد الكتروني وتهاوي الحدود القومية، وتقليص دور الدولة ويعني هذا في ضوء فكر الليبرالية الجديدة هيمنة الاقوى اقتصاديا وعسكريا في سياق صراع دارويني اجتماعي وسياسي واقتصادي وعسكري، وهذا ما ذهبت إليه مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة التي قررت ألا بديل عن رأسمالية السوق الحرة، وان المنافسة هي محور الوجود، إذ هي التي تفرق بين الذئاب والحملان، وتقول تاتشر:"مهمتنا بلوغ المجد في سياق اللامساواة، وأن نرى كيف أن المواهب والقدرات تجد متنفسا وتعبيرا لها من أجل فائدة الجميع، ولا فضل للضعفاء، وأن ما يصيبهم يستحقونه ".[2]

فبالإضافة إلى أن العولمة هي حصيلة تشابك العالم وتداخله من الجوانب الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فهي تتضمن أيضا إعادة توزيع السلطة، إذ لم تعد الدولة هي التي تحتكرها، ولم تعد سيادتها مطلقة، بل برز مستوى فوق الدولة متمثلا (في الشركات المتعددة الجنسيات، الاحتكارات الكبرى...الخ.)، ومستويات دون الدولة(متمثلة في المنظمات غير الحكومية، كارتيلات الجريمة، شبكات الإرهاب ...الخ).

يضاف الى هذا ثورة الاتصالات والمعلومات، ونشوء عالم جديد من التقانة والفكر وحرية إنتقال المعلومات وحرية الحوار بين أطراف العالم على نطاق الكوكب أفرادا وجماعات، وانقسم العالم بين مجتمعات مالكة للمعلومات ، وأخرى فقيرة لا تملك ولا تنتج معلومات، وبالتالي فالعولمة في ميدان الاعلام والاتصال المجسدة في القرية الكونية لمارشال ماكلوهان تبقي العديد من الدول، أو بالأحرى مناطق عديدة على هامش هذه الظاهرة التي هي في حركية دائمة وتسيير بسرعة مذهلة، وفي ظل هذه العولمة أيضا هناك ضغوط إعلامية لرفض أي نقد لها.

وبالنسبة لأنصار نظرية العولمة (مثل جيفري ساش وروبرت سوسلو) فإن التوافقات الاقتصادية المتزايدة تنزع إلى الحد من تدخل السلطات العمومية في الاقتصاد، فتعميم قواعد اقتصاد السوق يشكل عامل تضامن وسلام، والفكرة التي تقول بأن ازدهار التجارة الدولية سيجعل السلم يسود العلاقات الدولية حتماً هي فكرة تعود إلى أصول النظرية الكلاسيكية التي ترى أن مضاعفة التوافقات الاقتصادية المؤسسة على مبادئ السوق ستزيد من الرخاء الاقتصادي لكل أمة تساهم في التبادلات، ومؤدية في نفس الوقت إلى التقليص من الدور الاقتصادي للدولة، وهذا ضمن هذا المنطق سيختفي السياسي تدريجياً أمام المستلزمات الاقتصادية الشيء الذي يستجيب لإرادة تأكيد علم اقتصادي باعتباره مادة قائمة بذاتها لا تشوبها الانشغالات السياسية قصيرة المدى.[3]

وحسب مؤيدي العولمة ومروجيها فإنها أصبحت واقعا تحياه كل شعوب الأرض، ولم تعد خيارا وعلى الجميع أن يقروا بهذه الحقيقة الماثلة أمامنا، إذ المتمعن في بعض البحوث والدراسات يرى غلبة طابع الاحتفال عليها، ومزيداً من الترحيب المبشر بقدومها الداعي لاتخاذ استعدادات فكرية وثقافية وتربوية لاستيعابها ومواجهتها والتعامل معها[4]، ففي تدخل للمدير العالم للمنظمة العالمية للتجارة بمجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1999 قال :"العولمة واقع وليست اختيار، واقع يبدأ بنا وبحياتنا اليومية في الصباح نستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا ، نتناول القهوة الواردة من كولومبيا، نستعمل سيارتنا المصنوعة بفرنسا، لكن 50%من أجزائها تأتي من أنحاء العالم، ثم نتجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الاجهزة الاخرى المنتجة في معظم مناطق العالم، العولمة واقع في حياتنا اليومية وليست خيارا "[5].

وإذا كان البعض يرى في العولمة ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها، فإن البعض الآخر يرى أنها أمر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكافة عناصره، إذ يرى محمد مهاتير –رئيس وزراء ماليزيا السابق- أن العولمة بتقديريه هي واجهة لإعادة استعمار الدول النامية، وان الحديث في ظل العولمة عن الاقتصاد العالمي المتكامل والقرية العالمية وعصر المعلوماتية وسهولة الانتقال يجب ان لا يخفي أن الشركاء لن يكونوا متساويين، ففي ظل إزالة الحدود أمام حركة رؤوس الاموال لتنتقل دون قيود فإن فقراء العالم الثالث ليس مسموحا لهم بعبور الحدود إلى الدول الغنية، وفي ظل العولمة يستمر سباق التسلح والضغط على الدول الفقيرة لشراء المزيد من الاسلحة لكي تعوض الدول المتقدمة ما أنفقته على البحث العلمي والتطور العسكري، ولهذا يطالب محمد مهاتير بمحاولة الفكاك من قبضة القوى الدافعة للعولمة من خلال التعاون بين دول العالم الثالث، وبإتباع إستراتيجية بديلة عبر عنها بقوله: " قد تسقط الحدود مع مضي الوقت ...لكن ليس هناك حاجة حقيقية لان تسقط جميع الحدود امام كل شيء في وقت واحد".

ان العولمة وان كانت توحي بأنها ستكون في صالح الجميع، وخاصة أن وسائل الإعلام الحديثة ستجعل الاتصال سهلا بين الافراد في أي بقعة من العالم، وأن الحدود ستفتح أمام الأشخاص والسلع والخدمات وحتى الأفكار والمعلومات فإنها في حقيقة الامر تخفي ورائها الاهداف الحقيقية للنظام الرأسمالي المسيطر عليه من طرف الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات بعد أن ولى زمن العولمة القومية كما عرفناها في القرن الماضي، بل أن العولمة تدعو الى زوال هذه الدولة وفتح حدودها الأرضية والجوية التي لم تعد ملكا لها، بل ملكا للعولمة وأي قول مغاير لها يجب أن يهاجم ويرد عليه باعتباره تخلفا ورجعية.[6]

ثانياً: آليات العولمة

هناك أمور ساعدت على وجود العولمة واستمرارها وتتلخص فيما يلي:

أ- التقدم التكنولوجي في مجال المواصلات والاتصالات: من خلال الكمبيوتر وشبكات الانترنت والفضائيات ووسائل النقل المختلفة، حيث أدى ذلك إلى سهولة نقل السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد والمعلومات والأفكار من أي مكان في العالم إلى أي مكان آخر، وبفضل هذا التقدم لا يمكن لدولة ما أن تتحكم في المعلومات والأفكار والثقافات التي تصل إليها من دولة أخرى، فيمكن لأي فرد بتحريك ماوس الكومبيوتر أن يستثمر أمواله في أي بورصة من العالم، وأن يشتري ما يحتاج إليه من سلع وخدمات من أي مكان في العالم، كما يمكن من خلال الانترنت معرفة كل ما يريد عن أي موضوع اقتصادي أو سياسي والاتصال بالهاتف المحمول مع أي شخص، ومشاهدة برامج عديدة ثقافية وفنية وفكرية في القنوات الفضائية.[7]

ب- التغيرات في خريطة العالم السياسية: لقد شاع في غضون تسعينيات القرن الماضي أن العالم سيكون قرية واحدة، وسيعمل نظام الاتصالات اللاسلكية الجديدة والانترنت على تقريب القرية الواحدة من بعضها البعض لغة وثقافة، وسيعوض القرص الالكتروني الكتاب الورقي، وعما ما قريب سيحكم العالم الذي يخرج من الحرب الباردة منتصراً، إذ بسقوط الاتحاد السوفيتي أصبح العالم أحادي القطبية، وبقيت الرأسمالية تقودها أمريكا وحدها خياراً وحيداً أمام دول العالم، مما جعل العالم كله تابعاً لها يتأثر بها، حيث تبنت الولايات المتحدة العديد من الاستراتيجيات الدولية، فمن سياسة الاحتواء إلى سياسة الانتقام الشامل إلى إستراتيجية الإجابة المرنة، كما أن انتهاء الحرب الباردة قد فتح آفاقا واعدة أما مروجي اقتصاد السوق الحرة، فالاقتصاديات في كل أنحاء العالم فتحت أمام الانفجار الكبير للتنافس العالمي، ولقد كان جورج بوش يقول:" إن الصراعات الكبيرة في القرن العشرين قد انتهت بين قوى الحرية وقوى الاستبداد، وذلك بنصر حاسم لقوى الحرية، ونموذج واحد مستدام للنجاح القومي يشمل الحرية، والديمقراطية والتجارة الحرة ".[8]

ج- الاتفاقيات الدولية: ومن أهمها اتفاقية ألغات GATT التي بدأت عام 1947 ب 23 دولة، وتوسعت بانضمام الكثير من الدول لها حتى أصبحت حوالي 117 دولة منها 34 دولة إسلامية، ولقد مرت بجولات عدة وفي كل جولة يزيد عدد الدول المنضمة إليها ويزيد عدد الاتفاقيات حتى جاءت الجولة التي عرفت بجولة الاورغواي، واستمرت من عام 1985 وحتى عام 1994، وانتهى اللقاء الأخير لها في مراكش بالمغرب وشارك فيها 70 دولة تغطي 90% من التجارة الخارجية، ونتج عنها إقرار الاتفاقية متكاملة، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من عام 1995، وأعطيت فترة سماح لتوفيق الأوضاع حتى 2004، وأنشئت منظمة لإدارتها هي منظمة التجارة العالمية WTO ومن أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هي إزالة الحواجز والقيود الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات والموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية من أجل المساعدة على التنمية وتسهيل وتنظيم التجارة الدولية وفق قواعد موحدة، مازالت اجتماعاتها تتوالى منها جولة سنغافورة عام

1998، وجولة سياتل في نوفمبر 1999 والتي مثلت نكسة للاتفاقية لما ظهر عند التطبيق من أن الاتفاقية تعمل على تكريس القوة الاقتصادية في يد الدول المتقدمة وسيطرتها وسيادتها على الاقتصاد العالمي، وضعف استفادة الدول النامية منها من خلال تفسير بنودها بما يخدم مصالح الدول المتقدمة، ثم ما تدعيه من قضايا الإغراق ومحاولة إدخال بعض البنود بشروط فادحة على الملكية الفكرية، والتجارة الالكترونية، والمشتريات الحكومية، وكذلك الزراعة وشروط البيئة.

د- الشركات المتعددة الجنسيات: والتي مقرها الأساسي إحدى الدول الكبرى، وتعمل في عدد من دول العالم من خلال الشركات التابعة لها، ولقوتها وزيادة تأثيرها عملت على توحيد الأسواق والنظم التي تعمل من خلالها، وأصبحت قوة لا يمكن لأي دولة الوقوف ضد ما تريد، ولقد استجابت تلك الشركات بنجاح للاقتصاد المتقاطع الحدود، وذلك عبر فصل عرى الدولة القومية التي تعيق الوعي الذاتي، وكان شائعا في السابق أن تماثل شركات ناجحة ذات " أساس وطني" تعتمد مركز قيادة مؤسسة أو شركة وطنية المنشأ حيث بدأت الأعمال، وشهد العقدان الماضيان تحليلا منطقيا لوظائف الشركة، بدءا من مركز الأبحاث والتطوير والتصنيع إلى المبيعات والتسويق والتمويل، ومن السائد اليوم أن تتمركز وظائف شركة منفردة عبر حدود دولية – كمركز الأبحاث والتطوير مثلا في سويسرا، والهندسة في الهند، والتصنيع في الصين، والتمويل في لندن، في حين تبقى وظيفة التسويق ومركز القيادة في الولايات المتحدة، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الأعمال غير المباشرة ترسل إلى الخارج بهدف تقليص تكلفة الإنتاج، كما يعني التقدم في مجال الاتصالات أن الشركات لا تشعر بالتقيد بمركز القيادة المتواجد في مدينة معينة، وإذا ما فرضت هذه الظروف هذا الأمر يمكن للشركات الاستغناء عن أسسها الوطنية عبر التسجيل في مواقع أخرى أكثر ايجابية.[9]

هـ- المنظمات الاقتصادية الدولية: وهي البنك الدولي للتعمير والتنمية، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، وهي المنظمات التي تضطلع بمهمة التخطيط للعولمة الاقتصادية، و تنفيذها في الوقت نفسه بتوجيه من الدول الغربية وشركاتها وبخاصة متعددة الجنسيات منها فهي سلسلة مترابطة ، فالشركات تضغط على حكوماتها والحكومات تضغط على تلك المنظمات لكي تخطط وتنفذ مشروع العولمة، وتضع السياسات التي تحقق أهداف العولمة الاقتصادية، وفي الوقت الذي تتفاقم فيه أوضاع الاقتصاد العالمي، وتتزايد فيه عولمة النشاط الاقتصادي بشكل متسارع الأمر الذي يحتاج إلى دور فاعل وقوي للمؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة) فإن تلك المؤسسات فشلت في الاضطلاع بهذا الدور، بل ثبت أن تلك المؤسسات فشلت فشلا ذريعا في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية العالمية، ومن ثم الاستعداد الكافي لها ،كما فشلت في تقديم سبل العلاج لها، وقد تسببت برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في حدوث الكساد وزيادة البطالة وتفاقم حدة الفقر، والتفسخ الاجتماعي في البلاد النامية، والبلاد التي كانت اشتراكية، بل حتى في بلاد النمور الآسيوية بعد أن ضربتها الأزمة حيث وعولمت بنفس المعاملة التي عوملت بها مؤسسات بريتون وودز أفقر واقل البلدان تقدما في إفريقيا، والأمر الأكثر خطورة هو أنه حينما تفشل سياسات هذه المنظمات وتجر معها الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، وربما السياسية فإن تلك المنظمات لا تكون محل مساءلة ، والمصيبة هنا أنه بالرغم من الفشل الذي منيت به تلك المنظمات فإنه جرى ويجري تعزيز أدوارها وأنشطها بصورة هائلة في السنوات الأخيرة، من قبل الثماني الكبار والشركات العملاقة دولية النشاط، في الوقت الذي يجري فيه إضعاف منظمات الأمم المتحدة، ويقول مارتن خور في هذا الصدد[10]:"ما يحدث في واقع الأمر تحويل للموارد والسلطة من الأمم المتحدة ووكالاتها، ونقلها في نفس الوقت إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثا: العولمة الاقتصادية

العولمة في المفهوم الاقتصادي تعني: " مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات".[11]

كما تعني العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص نشر القيم الاقتصادية الرأسمالية في العالم مثل: الحرية الاقتصادية وجعل الأسعار خاضعة للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وفتح الأسواق، وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد الغربي، إذن العولمة الاقتصادية ما هي إلا ترجمة لأفكار ادم سميث برفع العوائق، كل أشكال العوائق أمام آليات السوق في الداخل والخارج، فهي دعوة إلى رفع الحواجز الجمركية أمام الصادرات الواردات والسلع وانتقال رأس المال.[12]

وأما أهدافها فهي أهداف معلنة وأهداف خفية يمكن استشعارها فمن المعلنة: تحرير أسواق المال والتجارة العالمية وزيادة حجمها، وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي العالمي، وحل المشكلات الإنسانية المشتركة، و من الأهداف الخفية هيمنة الدول الغربية على الاقتصاد العالمي، والتحكم في مركز القرار السياسي العالمي، وفرض السيطرة العسكرية والثقافية على الشعوب النامية، ولتحقيق تلك الأهداف تستعمل أدوات منها: المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، و أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والاتحادات الاقتصادية الدولية، والعقوبات الاقتصادية، و وسائل الإعلام والاتصال المختلفة و منها شبكة المعلومات الدولية.[13]

و للعولمة الاقتصادية أثار ضارة و أثار نافعة فمن الآثار الضارة: استنزاف الدول الصناعية الغربية لموارد الدول النامية واضعاف سلطة تلك الدول على اقتصادياتها، و قدرتها على رسم سياسات اقتصادية مستقلة، وإضعاف النظم الاقتصادية المنافسة للنظام الاقتصادي الغربي كالنظام الاقتصادي الإسلامي، وتحويل المجتمعات النامية إلى مجتمعات استهلاكية، وغلاء المعيشة في الدول النامية، وزيادة العجز في موازين مدفوعاتها، والقضاء على كثير من المنشآت فيها التي لا تقوى على المنافسة، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم استقرار أسواق المال فيها، وزيادة الفجوة بين الأغنياء و الفقراء.

ومن الآثار النافعة: زيادة فرص تصدير سلع الدول النامية التى تمتلك فيها مزايا نسبية إلى أسواق الدول المتقدمة، وإمكانية حماية حقوقها التجارية، و مواجهة الإغراق باللجوء الى جهاز فض المنازعات التجارية في منظمة التجارة العالمية، و وجود معاملة تمييزية في بعض الحالات لمصلحة الدول النامية.

رابعاً: تهديد العولمة

دخل العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين مرحلة جديدة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، بدأ معه الحديث عن العولمة هذه الظاهرة الأخذة بالتبلور والتدريج، والتي أصبح من الواضح أن الشركات العملاقة هي التي تقودها، ولقد تبلور الوعي بعملية العولمة كجزء من الحياة اليومية، كما يكشف عن ذلك كثير من التصرفات اليومية العادية للانسان العادي ابتداءا من متابعته أخبار العالم على الشبكات الفضائية العالمية، إلى المفاضلة بين الانتاج المحلي والانتاج الأجنبي، إلى الاختيار بين الاقامة والعمل في الوطن أو الهجرة للعمل في الخارج إلى الاهتمام بتقلبات وتغيرات سعر صرف العملات الاجنبية ، ولتغذية الروح الاستهلاكية في شعوب العالم تقوم العديد من الشركات العملاقة بتشكيل جانب من إنتاجها بناءا على ثقافات الشعوب الاخرى ومعتقداتها ومظاهر حياتها اليومية وحاجاتها، فنجد مثلا الملابس وبعض أنواع الأغذية أو بعض الأدوات أصبحت تنتجها شركات متخصصة تدرس ثقافات الشعوب وتشكل بضائعها بناءا عليها، فالمهم بالدرجة الأولى لهذه الشركات هو الاستهلاك والربح.[14]

لقد اتضح جليا أن العولمة عملية نشطة تهدف الى توسيع مصالح الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، وتكريس العلاقات الاقتصادية التي تتعدى حدود الدولة ، وأن لها قدرة على الزحف والانتشار والنمو والتغير بحسب الأوضاع والظروف، وأن هذه القدرات تزيد من قوتها على التأثير والسيطرة، لدرجة أن بعض المفكرين يعتبرونها شكلا من أشكال الايدلوجيا التي تؤمن بضرورة القضاء على كل مايصادفها من عقبات ومناورات وتحديات، وذلك عن طريق الالحاح والمثابرة والدأب على إبراز فوائدها، والمكاسب التي يمكن للمجتمع الانساني أن يجنيها من ورائها ،حتى وإن كان الثمن القضاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، فقوة السوق الكوكبية سوف تحل محل القوى السياسية التي تتحكم الآن في مصائر الشعوب، أي أن الذي يحدد مسار الأحداث العالمية الكبرى في المستقبل هو الاقتصاد وليس السياسة أو القوة العسكرية، وأن قوة السوق التجارية الحرة هي التي سوف تتولى عملية التوازنات العالمية كما سوف تؤدي إلى إزالة الحواجز أمام التجارة الكوكبية الى انتشار الديمقراطية في مختلف بقاع العالم، وبالتالي اختفاء النظم الديكتاتورية والاستبدادية التي تجثم على أنفاس الشعوب في معظم مجتمعات العالم الثالث والأهم من هذا كله أن مفهوم الوطنية أو القومية سوف يسقط من الاستخدام على أساس انه مجرد شعار عبثي سلبي يمنع تقارب المجتمعات والثقافات وتعاونها معا، والمحصلة الأخيرة من هذا كله هي أن أنصار العولمة يرون أن انتشارها سوف يساعد على رفض العنف الصادر عن التعصب العرقي والسياسي والديني، بحيث تسود العالم قيم السلام والأمن والاستقرار.[15]

لقد أفرزت العولمة عدة تناقضات أهمها: التناقضات بين التقدم الثقافي والعمالة، والتناقضات بين التطور الفردي وسيطرة الدولة، والتناقضات بين التصنيع والبيئة الطبيعية، والتناقضات بين النزاعات الإقليمية والأمن الكوكبي، التناقضات بين مصالح بلدان الجنوب

وحقها في التطور الحضاري والمشاركة في الانتاج على مستوى حضارة التصنيع والمعلوماتية، وبين بلدان الشمال و ما لها من هيمنة، وأخيرا وهو الأهم في نظرنا، وهو التناقضات بين مفهوم أو واقع الدولة – الأمة - وبين النزعة العالمية.[16]

إن حقائق الواقع تشير الى تراجع معدلات الإنتاج بشكل محسوس، وانكماش الاستثمارات الأجنبية في معظم دول العالم النامي، واتساع الفجوة في الدخل بين دول الغرب الكبرى المسيطرة وبقية دول العالم، وانخفاض دخل الفرد في أكثر من 70 دولة خلال السنوات العشرين الأخيرة التي شهدت نمو وتضخم وتوحش العولمة، بحيث يعيش الآن حوالي 3 بلايين نسمة أي حوالي نصف سكان العالم على أقل من دولارين يوميا، بينما يعاني حوالي 800 مليون نسمة سوء التغذية مع تضخم مشكلة البطالة واستفحال ظاهرة الفقر، مما يضطر معه حوالي 75 مليون نسمة – أو أكثر– إلى الهجرة من المجتمعات الفقيرة إلى دول الشمال، بحثا عن العمل أو طلبا للجوء السياسي، وهذا كله يحدث في الوقت الذي تسمح فيه حكومات العالم الثالث الضالعة مع الشركات العملاقة في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يزيد من تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهذه كلها مؤشرات على مستقبل لا يدعو الى الاطمئنان أو التفاؤل.

ومن أشد مظاهر العولمة استفزازا للمشاعر الوطنية تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة والنامية، وتوجيه سياساتها بما يضمن المحافظة على مصالح تلك الشركات، دون مراعاة لحقوق شعوب تلك الدول ومتطلباتها وإحتياجاتها مما يعني تراجع دور الدولة أمام زحف مطالب الشركات التي نشأت في ظل العولمة، وتذهب بعض الآراء إلى أن هذه الشركات يمكن أن تقوم بدور الدولة، لذلك وجب التساؤل عن المدلول الجديد لبعض المفاهيم التقليدية، كالتنمية وسيادة الدولة وأمنها وكيفية التصدي لإشكالية أنسنة العولمة.

وفي هذا الصدد يقول دانيال بال: "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى كالاقتصاد العالمي والتدهور البيئي و المخدرات والإرهاب، واكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى، وعليه أصبحت الدول القومية بمثابة سلطات محلية في نظام كوني، فلم تعد قادرة على التأثير بشكل مستقل في مستوى النشاط الاقتصادي، أو تشغيل اليد العاملة داخل أراضيها بل بات ذلك يخضع لما تمليه خيارات رأس المال المتحرك عالميا "فوظيفة الدولة في الوقت الحاضر أصبحت أشبه بوظيفة البلديات داخل الدول من قبل، تتمثل في تجهيز البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال، بأقل قدر من التكاليف" [17] ، وفي مقابل تراجع دور الدولة وسيادتها وصعود الفاعلين الدوليين الآخرين الذين يسعون إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي، بحيث يأخذ مبدأ السيادة في التقلص تحت تأثير العولمة، وحاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية وغير ذلك.

إن هذا الطرح يضعف من سيادة الدولة وسيقود إلى حل نهائي لنظام الدولة ذات السيادة في السياسات العالمية، إذا تطالب اليوم الكثير من المجتمعات بعودة الدولة وبدور قوي لها، لان السوق العالمية أدت إلى اختلالات في العالم، وينبغي أن تتدخل الدولة لتصحيح مسار السوق لان إذا تركنا السوق بدون ضوابط وبدون قواعد ستعم الفوضى، وخير دليل على ذلك الأزمة الأسيوية وحتى في الولايات المتحدة التي يتفق الكثيرون على أنها المستفيد الأول من العولمة، هناك من يقول أن هذه الظاهرة تنال من سيادة بلادهم، بل وتنتهكها إذ يعتبرون أن تملك الأجانب مشاريع ضخمة وكثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية يجعل القرار للغرباء، وأن وجود مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية تملي قواعدها وتفرض الالتزام بها وتوقع العقوبات على المخالفين، عدوان على السيادة الوطنية الأمريكية.

إن العولمة جعلت المفهوم القديم للسيادة نسبيا وأحلت دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه العصرية، وأن هذه الأخيرة سينتهي بها الأمر إلى فقدان استقلاليتها وأولوياتها البنيوية كالكيانات الفاعلة في النظام الدولي.

إن مناقشتنا لمسألة الدولة القومية من زاوية دورها داخل نظام التحكم الدولي، يدعونا للتأكيد على أن الدولة القومية تبقى شكلا مهما من أشكال التنظيم السياسي، والسبب يرتبط بشكل وثيق مع أحد المزاعم التقليدية الأساسية للسيادة، وهو أن تكون الدولة مصدرا أساسيا للقواعد الملزمة(القوانين) ضمن رقعة جغرافية محددة، ودور الدولة هذا باعتبارها محتكرا لتشريع القوانين يرتبط بصورة وثيقة مع تطور احتكار وسائل العنف، و مع تطور نظام متماسك من الإدارة يقدم الوسائل الأساسية للتحكم داخل الرقعة الجغرافية.

إن من بين التحديات التي تفرضها علينا العولمة هو التحدي الاقتصادي، فالبنية الاقتصادية العربية لا تتناسب مع الإمكانيات المعتبرة و الموارد الاقتصادية التي يزخر بها باطن الأرض، وفي كل الدول العربية تقريبا، إضافة إلى هذا فإن الاقتصاديات و التجارة العربية موجهة إلى خدمة العالم الخارجي و مصالحه التوسعية، فالتجارة العربية محصورة في نطاق ضيق بنسبة لا تتعدى 08% وتذهب البقية لتغذية رأس

المال الأجنبي وتعضيده، فللعالم العربي إمكانيات معتبرة 70% من احتياطي النفط العالمي كان من المفروض أن تؤهله إلى تبوء مكانة رائدة بين الدول المتقدمة، لذا حان الوقت أن تجسد الوحدة العربية في مشاريع اقتصادية مشتركة وتبادل تجاري أكبر و تعاون اقتصادي- صناعي- فعال و استثمارات حقيقية.

خامساً: الجزائر ومنظمات العولمة الاقتصادية:

تعتبر سنوات التسعينيات بلا منازع منعرجاً في تاريخ الاقتصاد المعاصر للجزائر، إذ أن الجزائر وعلى غرار دول عديدة ذات نظام اقتصادي مماثل وجدت نفسها تتساءل عن مصير اقتصادها، وذلك بعد مرور ثلاثين سنة من الاستقرار والمسيرة الهادئة نحو النموذج الاشتراكي للنمو، حيث أدرك الجزائريين أن بلادهم لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات العالمية، كما أدركوا بان الأزمة التي حلت باقتصادهم ليست مالية فحسب كما أريد تعريفها، وليست ناتجة أيضا عن أزمة " فخ الديون الخارجية".[18]

إن كل الملاحظين الوطنيين يتفقون اليوم على أن الأزمة هي أزمة نظام اقتصادي في مجمله، إذ في الوقت الذي كانت توجد فيه سلسلة من الحواجز التي تعرقل مواصلة التراكم، والنمو، وإيجاد مناصب العمل، فان الاقتصاد كان يسير نحو تضخم فاحش، وتوسع في الاختلالات المالية الشاملة، بل يجب القول الاختلالات الاقتصادية الشاملة.

كما أن تفاقم أزمة الديون الخارجية جعل الدولة منزلقة في طريق انكماش خطير أهم معالمه: تدهور متوسط المعيشة، ارتفاع معدل التضخم بالداخل، تعطل الطاقات الإنتاجية، وزيادة البطالة مما زاد في تفشي الفقر، وكان نتيجة ذلك تدهور الإنفاق الاستثماري، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

وصلت الجزائر في بداية سنة 1994 إلى حافة الاختناق المالي نتيجة الإفراط في الاقتراض القصير الأجل من قبل، واستفحال الظروف والعوامل السابقة، وبقاء أسعار البترول منخفضة.

حيث تشير الإحصائيات إلى أن: عجز الميزانية العامة قد وصل في سنة 1993 الى 87 مليار دينار أي ما يعادل 8% من الناتج الداخلي الخام، أما معدل التضخم فقد بلغ في سنة 1993 الى 21%، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت انخفاضاً من 2% سنة 1992 الى - 2.5% في سنة 1994.

ضف الى ذلك معدل البطالة الذي ارتفع الى 27% في سنة 1993 من مجموع اليد العاملة، أما المديونية الخارجية فقد وصلت الى 25.71 مليار دولار أي ما يعادل 52.1% من الناتج الداخلي الخام، وأصبحت خدمات الدين تقدر ب 82.2% و 100% من مجمل الصادرات الوطنية في سنتي 1993 و1994 على التوالي.

أما احتياطات الصرف فقد وصلت الى 1.8 مليار دولار أي لا تكفي لشهر واحد للواردات، وهنا لم تعد الجزائر قادرة على استيراد احتياجاتها من المواد ومستلزمات الإنتاج، والمواد الغذائية والأدوية وغيرها، إلا بالقيام بعقد ديون جديدة مع الخارج.[19]

كل هذه المؤشرات تبين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفتها الجزائر، والتي كادت أن تؤدي إلى شلل تام وانهيار حقيقي للاقتصاد الجزائري، وهذا ما دفع بالجزائر في افريل 1995 إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، وهما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من اجل تقديم التمويل لبرنامجها الاقتصادي من اجل القضاء على الاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، ولكن برنامج التعديل الهيكلي كانت له تأثيرات مباشرة وفورية في تفاقم البطالة، وخفض الأجور الحقيقية، وتردي مستويات المعيشة، وبالتالي زيادة الفقر.

إن إعادة جدولة الديون، وتأجيل السداد عرض الدولة الجزائرية لضغوط صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها إجراء تعديلات جوهرية في سياستها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومع الإذعان لمطالب المؤسسات المالية الدولية تعرضت الدولة لاضطرابات داخلية بسبب محاولات الحكومة إلقاء تكاليف مواجهة هذا المأزق على عاتق الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمنخفض (رفع الأسعار، إلغاء الدعم، زيادة الضرائب، تقليل الإعانات الاجتماعية، تقليص مناصب التوظيف...).[20]

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب اقتصادا قويا، للدفاع عن مصالح الدولة ، ولهذا علينا بالبناء الأساسي وهو العلم والعمل، فمثلا من بين العقبات التي لا تزال قائمة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ثمن بيع الغاز الصناعي، حيث أنها تعتقد أن الجزائر تبيع الغاز وترفض أن تساعر بين الثمن المطبق في الداخل والمعمول به في الخارج، فالجزائر هي سيدة الموقف ولا تستطيع أن تمتثل لمتطلبات

المنظمة العالمية، ولاسيما المتعلقة بثمن الغاز واستيراد السيارات وهناك أيضا مواضيع مدرجة للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية أهمها:[21]

- دعم المنتجات الفلاحية من خلال إيجاد ضمانات تتعلق بضرورة أن يكون الدعم الداخلي ودعم الصادرات متلائما، مع ما تقتضيه تشريعات منظمة التجارة العالمية.

- الالتزام بان الرسوم والنفقات على الواردات لا تؤدي إلى إجراءات حمائية على المنتجات الوطنية وضمان أن أية رسوم مرتبطة بعملية الاستيراد يجب أن تعكس بالتقريب تكلفة الخدمات.

الالتزام بعدم إدراج مقتضيات التسجيلات على الواردات كرسوم جمركية. -

- الإيفاء بمطالب المنظمة المتعلقة بالشفافية و الإصدار في حينه، والإشعار بالتشريعات التي تؤثر على استيراد السلع، وفي الأخير يجب على الجزائر أن تواصل مفاوضاتها مع هذه المؤسسة، وتدافع قبل كل شئ عن المصلحة الوطنية قبل انضمامها لأن عليها أن تخضع لشروط ورهانات عظيمة، ولهذا إذا أردنا الاندماج في العولمة علينا أن نكون فاعلين فيها لكي لا نتحمل مساوئها، فإذا كانت الدولة تساهم في مسار العولمة فهي تقلص من مساوئها، أما إذا حاولنا مواجهتها فمعنى هذا أننا نتحمل ما لا طاقة لنا به بمعنى أن نتحمل كل مساوئها، و لفعل كل هذا لا توجد حلول سحرية، و لكن يجب أن نفهم كيفية سير الاقتصاد العالمي، أي أن نحاول الاندماج بطريقة تخدم مصالح الدولة، فمثلا الجزائر تعتبر من أكبر الدول التي تستورد المواد الغذائية في العالم، حيث تشكل 35% من حجم وارداتها.

و لنعلم أيضا أن تطبيق قواعد التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية سيحتم على البلدان المصدرة للمواد الغذائية رفع تدعيم الأسعار، وتخفيض المساعدات المقدمة للقطاع الزراعي، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، وبالتالي ماليا سوف يكلف الجزائر فاتورة مالية مرتفعة، و يبقى الحل الوحيد بالنسبة لتفادي العجز الغذائي هو تطوير القطاع الزراعي في بلادنا، وإصلاحه مغاربياً و إقليمياً، أما في المجال الصناعي فيجب على الدولة التدخل لحماية ما تنتجه عن طريق منع استيراد الإنتاج العالمي القادر على منافسة الصناعات الوطنية، لأن الصناعات في الدول المتقدمة سوف تكون قادرة على إغراق أسواق الدول النامية كالجزائر بصناعات متفوقة، مما يترتب عليه القضاء على كل إنتاج وطني، وإفلاس جميع المصانع، وانتشار البطالة في المجتمع، ودفع أموال الدولة لاستيراد إنتاج الدول المتقدمة.[22]

الخاتمة:

إن تطور الاقتصاد العالمي كان محددا بواسطة تفاعل العملية الجارية على مستوى الدول الأمم، ومنذ بداية التسعينات أصبحت العولمة تشكل تحولا في الاقتصاد الدولي، وقد ظهر اقتصاد شامل عرض الاقتصاديات الوطنية إلى التفكك، ثم إلى إعادة التنظيم في ظل نظام صفقات ومعاملات تجري مباشرة على المستوى العالمي.

إن الإدماج المتنامي للاقتصاديات الوطنية داخل الاقتصاد العالمي يعطيها ديناميكية خاصة تؤدي إلى تفكك الإطارات الوطنية للضبط، إذ أن هذه الديناميكية الجديدة أصبحت تفلت أكثر فأكثر من رقابة الدول، وهي تمس ببعض رموز السيادة الوطنية كالرقابة النقدية وتسيير الأموال العمومية، حيث كتب أوهام كابينتي (إن الدول أصبحت لا تراقب التدفقات التي تعبر حدودها، وهي تراقب بصعوبة عملاتها والعناصر غير المادية للمنافسة، إذ أن هذه الدول أصبحت رقابتها على النشاط الاقتصادي تقل شيئا فشيئا بينما هي مطالبة أكثر بتحقيق الضبط الاجتماعي).

إن وجهة النظر هذه لا تتوافق مع وجهة نظر إيلي كوهين اختصاصي في الاقتصاد الصناعي صاحب الفكرة القائلة بأن:" الشركة المتعددة الجنسيات هي الجديرة بالبقاء، وهي مضطرة إلى تطوير إستراتيجية التجمع، لا تزال للدولة الأمة الوسائل لتجنبها، وذلك تحت طائلة إعادة تحديد دورها، وبسط مراكز اتخاذ القرارات الداخلية، وبذلك فإن الدولة الأمة لم تنتهي بعد".

وفي الأخير تقول إن هاتين الوضعيتين تفسران بأن العولمة تفرق بين الذين يتأقلمون مع العالم، والذين لا يستطيعون ذلك، وهو ما تؤكده أيضاً مقولة المفكر والأكاديمي الأمريكي نوام شومسكي: " **إن العدو الأضعف كثيرا يجب أن يطحن طحناً، لا أن يهزم فقط إذا أريد تلقين من يلزم الدرس الأساسي في النظام العالمي الجديد، نحن السادة وانتم تمسحون أحذيتنا**"، وهكذا يصف هذا المفكر الاستخفاف الأمريكي بشعوب العالم الأخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد تركيع العالم حتى تبقى مصلحة أمريكا فوق مصلحة الجميع، وبذلك تقف المصلحة

الأمريكية حجر عثرة أمام نمو وازدهار العالم النامي والعربي، فلا أمل أن تصل صناعاتنا إلى مستوى منافسة الصناعات الأمريكية أو الأوربية المتطورة، ويبدو أن الحل أما الدول العربية للنهوض باقتصادياتها في ظل العولمة هو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، ويتم من خلال إقامة سوق عربية مشتركة خالية من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى أمام حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال والعمالة، مع اتخاذ إجراءات موحدة تجاه العالم الخارجي لدرء خطر المنافسة الأجنبية غير العادلة.

إن الجزائر وهي تخوض مرحلة اقتصاد السوق لا تتوفر على الضمانات الكافية لا من طرف صندوق النقد الدولي ولا من البنك العالمي ولا من المنظمة العالمية للتجارة، ولا حتى من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة كضمانات تساعدها على تخطي عقبات المراحل القادمة، والمتميزة بالانتقال من مرحلة تكييف المؤسسات الجزائرية مع العولمة وانتقال الاقتصاد الجزائري من النموذج الموجه إلى اقتصاد السوق، ولكن يمكن أن يتدعم هذا التوجه بفعل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وتمركزها في قطاع المحروقات وخارجه، مما لا شك فيه أن حجم الاستثمارات قابل للارتفاع مع تحسين السياسات الماكر اقتصادية، وهذا مرتبط بتفعيل دور الدولة كي يصبح دورا فعالاً.

قائمة المراجع:

1- نصر الدين بن غنيشة، **عن أزمة الهوية ورهانات الحداثة في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2014، ص: 20.

2- شوقي جلال، **الطريق الثالث.. لماذا ؟** مجلة العربي، العدد 455، الكويت، مارس 2004، ص: 34.

3- حسين فرحان رمزون، عدنان الأحمد، **مدخل إلى علم الاجتماع الحديث**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 37.

4- جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي (مدخل إلى الجيواقتصاد)**، ترجمة محمود براهم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 12.

5- يحي اليحياوي، **العولمة: أي عولمة**، الدار البيضاء، إفريقيا للشرق 1999، ص ص: 17- 18.

6- عبد العالي دبلة، **العالم العربي وتحديات العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثالث أكتوبر، الجزائر، 2002 ص:23

7- مصطفى يوسف كافي، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 28.

8- منصف بوزفور، **العولمة والنظم الحارسة (التضليل الإعلامي وثقافة الميديا)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص: 04.

9- كينيشي أهمي، **الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص: 44.

10- رمزي زكي، **آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن**، مجلة العربي، العدد482، الكويت، جانفي 1999 ص: 114.

11- عبد القادر تومي، **الفكر بين العالمية والعولمة**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر التوزيع، الجزائر، 2013، ص: 149.

12- ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 3.

13- ناصح بن ناصح المرزوقي، **سياسات منظمات العولمة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية**، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي السعودية، العدد 225، يونيو 2006، ص: 97.

14- أحمد أبو زيد، **الثورة على العولمة**، مجلة العربي، العدد 554، الكويت، جانفي 2005 ص:32.

15- أحمد أبو زيد، **الثورة على العولمة**، نفس المرجع السابق ص:33.

16- مصطفى بخوش، **دراسة في مقولات تراجع دور الدولة الأمة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة العدد14 جوان، 2008، 184.

17- فالح عبد الجبار، **ما بعد الماركسية**، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1998ص: 262.

18- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري (حدود السياسات الظرفية)**، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص:11.

19- ناصر دادي عدون، محمد التهامي طواهر، **تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1994- 1998) وآفاقه**، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، الجزائر، 2002، ص: 09.

20- إبراهيم توهامي وآخرون، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2004، ص: 140.

21- فريد بن يحي، **الاقتصاد الجزائري الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر 2009، ص: 07.

22- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاد السوق والعولمة البديلة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 30.